الإنترنت ومجتمع المعرفة

أ ـ د صالح بلعيد

جامعة تيزي وزو

المقدمة:

الإنترنت أعجوبة نهاية القرن العشرين، ومحرّك الثورة الحضارية الجديدة التي تسمّى (اتّصلْ ولا تنتقلْ) فمع دخول الإنترنت انتقلَ التعليم إلينا، كما انتقلت الأسواق، بل وأمكنَ لنا أن نحجز مقعدنا في الطائرة عن بُعد، وأن نتعالج ونتداوى عن بُعد، وقريباً نتحدّث عن التعامل مع أجهزة الدولة عن بُعد في قضايا الملفات الإدارية، من مثل استخراج / تجديد جواز السفر عن بُعد. وإنّ هذه الأعجوبة التي خرجت من اِلْتحام اثنين من تكنولوجية القرن العشرين، وهما: تكنولوجية الحاسبات وتكنولوجية الاتّصالات، يمكن أن نصنّفها في عِداد المنجزات الحضارية الكبرى (الأعجوبة الثامنة).

تعود فكرة الإنترنت إلى نهاية ستينيات القرن الماضي، عندما فكرت وزارة الدفاع الأمريكية في تطوير وسيلة لتبادل معلومات بحثية سرية بين

باحثي الوزارة في أماكن متباعدة، ونتج عن ذلك إقامة أبرانت APRANET ، وأخذ المشروع يتنامى ويتقدّم ويتعقّد، فيأتي أبو الإنترنت Vent Cerf عام 1974م ويتحدّث عن بروتوكوليْن هما: بروتوكول التحكّم في النقل، وبرتوكول إنترنت، واللذان أسماهما IP / TCP وهذان البروتوكولان وسيطا الربط بين الشبكات المختلفة، وسمّاهما Internets باعتباره "مجموعة من شبكات الاتّصال التي تربط الكثير من الشبكات الحاسوبية في مختلف أنحاء العالم بعضها ببعض ربطاً مركزياً بواسطة نظم اتّصال معقّدة ومتغيّرة باستمرار»[1] . وظلّ مشروع الإنترنت حبيس البحث العلمي حتى بداية التسعينيات؛ أين ظهرت أدوات الإنترنت في شكل WWW الثلاثي World Wide Web وتحوّلت هذه الشبكة على يدّ مارك أندرسن من مجرّد شبكة محدودة إلى شبكة عالمية هي الأكبر والأكفأ، وأصبح الإنترنت المحرّك الأول للتحوّل نحو عصر المعرفة، التي هي قاطرة تغيير الوسائل والأساليب التي اعتادها الناس في التعامل والبحث والاتّصال، وفي أمور أخرى ما كانت تخطر على البال.

لا نستطيع اليوم أن نعيش بعيدين عن الأخبار والصُّوَر والتحليلات الآتية من الفضائيات، ولا يمكن الاستغناء عن الخدمات المغرية التي

1 ـ رئاسة الجمهورية السورية، الموسوعة العربية، ط1. سورية: 2001, المجلد الثالث، ص 758.

يدرّها هذا الغازي الجديد الفعّال المؤثّر، وتدلّ المؤشّرات على أنّ الأعوام القادمة ستبقى حافلة بالتطوّرات التي تتنامى بعد الانتشار السريع لكلّ الوسائط الرقمية الجديدة فينتظر العالم - بمن فيهم العرب - التطوّرات الجديدة لهذه الثقافات التواصلية؛ حيث تبشّر الحقبة القادمة عن تطوّر المعرفة عموماً، والعلمية خصوصاً بتأثيرات ونتائج سوف تكون أعمق وأشمل وأبعد غوراً من كلّ الحقب التي سبقتها، وينتظر العالم المزيد من التنافس في تطوير الإنترنت والهاتف النقّال، وهذه المنافسة هي التي تدعّم الاتّصالات وعالم المعرفة؛ باعتبارهما ثورة وقوّة في آن واحد وبفضلهما تتدعّم مؤسّسات مجتمع المعرفة. وهذا هو الانتقال الذي ينتظر تجسيده في المجتمع المعاصر الذي "يمتاز بثورة التقنيات الثقافية التي أرست قواعد اقتصاد المعارف الذي يضع المعرفة في قلب النشاط البشري والتنمية والتحوّلات الاجتماعية» [2] حيث المعرفة ملكية عامة يجب أن تكون متاحة للجميع ومن هنا يوصي المختصون أولي الأمر بالاستثمار بقوّة في التربية، وبوضع برامج زمنية للتأهيل المهني، والاستثمار المغدق كذلك في البحث العلمي، خاصة ما له علاقة بتحدّيات المستقبل، وتشجيع التنوّع اللغوي بإعطاء الأولية للغات المحلية.

---

2 - كوشيرو ماتسورا "نحو مجتمع المعرفة الشيء الوحيد الذي يكبر بالمشاركة" مجلة التواصل. ليبيا: 2006, جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، العدد التاسع، ص 6.

1 ـ اللغة العربية والإنترنت:

لا ننكر أنّ اللغة العربية تعيش مضايقات تقنية في مجال عولمة المعلومات والمعلوميات، حيث تشير الإحصائيات المتعلّقة بوجود اللغة العربية على الإنترنت أنّها في الرتبة السادسة عشرة، وهذا بسبب عزوف الدول العربية عن استخدام اللغة العربية في مجال العلم وهذا ما يشير إلى خطورته الباحث في الأسكوا* محمد مراياتي، قائلاً: "إنّ عزوف الدول العربية عن تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية يؤثّر في نموّها الاقتصادي والاجتماعي، وفي توجّهها نحو مجتمع المعرفة"[3]. كما يقول المهدي المنجرة بأنّه لا توجد أيّة لغة في العالم انطلقت في المجال التكنولوجي دون الاعتماد على اللغة الأم، وهذا يحصل حتى مع إسرائيل والصين والهند وإيران، بعد أن حصل مع اليابان[4]. وهذا رغم تلك الجهود والاستثمارات الكبيرة التي تضعها الدول العربية للتوجّه نحو (مجتمع المعلومات) ولكنّها لن تكون مجدية إذا لم يرافقها وجود المعرفة والمعلومات العلمية والتكنولوجية باللغة العربية؛ ولكي تكون في متناول الفرد العربي، وبذا يمكننا تأكيد ضرورة انغماس وممارسة اللغة العربية في ميدان التكنولوجية، باعتبارها رأس مال بشري مثمر للاقتصاد

---

* ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

3 ـ محمد مراياتي "عزوف الدول العربي عن تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية..." محاضرة أُلقيت في المؤتمر الرابع لمجمع اللغة العربية بدمشق، أيام 14ـ17 تشرين الثاني 2005.

4 ـ BlaFrancia@Gmail.com ليوم 8 ديسمبر 2006.

وللمجتمع، ولا يجب اعتماد التكنولوجية بشكل دائم عن طريق الترجمة؛ بحيث إنّ الجهة التي تستثمر في تعلّم اللغة الأجنبية لتستورد لا لتصدر، فهي الخاسرة، عكس ما إذا كان الاستخدام الفعلي والمباشر للغة العربية فهو أكثر فائدة، دون أن ننكر ما تقدّمه الترجمة لنشر لغة العلم والتكنولوجية من فضل وتقدّم، فهي تزيد من سرعة وحجم نقل المعرفة، ولا تقلّل من تكلفتها، ويضاف إلى ذلك أنّ حركة الترجمة في الوطن العربي ما تزال مشوبة بالفوضى والضّعف، وإنّ اللحاق بالركب لا يكمن في الترجمة، بل في توطين المعرفة وإنتاجها ووضعها في وعائها اللغوي للغة التي يتلاغى بها القوم (اللغة الأم) فالشخص الذي ينقل من اللغة الأجنبية يكون انتقل إليها، وهو زائد فيها، وناقص من لغته الأم، عكس الشخص المبدع في لغته فهو مستزيد لها وعامل على تطويرها.

ومهما نقول في هذه النقطة نعلم أنّ هوية الأمة هي لغتها، كما أنّ المجتمع المعاصر يقرّ بالحقوق اللغوية والديمقراطية والتي لا تتحقّق لدى شعب لا يمكنه التحدّث علمياً بلغته، ولا يستعمل الوسائل المعاصرة في حياته اليومية، وبلغته الأم والمعهودة، فنحن في وضعنا الحالي أحياناً رؤوس بلا أجساد وأحياناً أجساد بلا رؤوس؛ باعتبارنا قليلي استعمال لغتنا في العلوم، وأنّ أكثر نخبتنا لا تستعمل لغة الشعب، فهم الرؤوس التي لا تلتقي بالأجساد في الأفكار والتوجّهات المشتركة، إلى جانب أنّ اللغة في عمومها ليست أداة للاتّصال واكتساب المعرفة فحسب، بل

مظهر أساس للذاتية الثقافية، ووسيلة لتعزيزها، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة، وهذا ما أقرّته اليونسكو عام 2003م، إلى جانب تحديد أهمية أدوار اللغة العربية ووظائفها في تشكيل الهوية العربية التي تتنامى عبر الثقافة الأصيلة والأصلية، فمن هنا نروم إستراتيجية عربية أشبه بالدستور الذي يجب أن تتبنّاه وزارات التربية؛ تأخذ في الحسبان الثغرات ذات العلاقة بالإصلاح التربوي ذي البنية العميقة، وما له علاقة بتكنولوجيا العلوم، وكيفية استدراك التأخير، وتعمل على تعميم اللغة العربية في قضايا العلم.

إنّ العولمة اللغوية التي نعيشها ونحسّها تعني في إطارها الخاص، هيمنة لغة قوية اقتصادياً وإنتاجياً ومعرفياً على اللغات الضعيفة، ومنها اللغة العربية، فهل يعني ذلك أنّنا في المستقبل القريب خارجون من جنة المعرفة؛ حيث الشرط الأساس ليس استيراد المعرفة أو استعمالها بكفاءة، بل إنتاجها كقيمة مُضافة للإبداع والابتكار، وقاعدة ارتكاز مهمّات التنمية الإنسانية، ونعلم أنّ اللغة العربية تفتقر إلى المعارف العصرية، وبالتالي ليست طريقاً آمناً للوصول إلى بناء المجتمعات المعرفية المعاصرة، وإلى العيش بأمان في مجتمع تغمره آليات ترفع من سوّيته، وتجعله يعيش عصره، ومجبراً عند ذلك أن تنعدم وظائف اللغة الاقتصادية، وهذا يعيق اللغة العربية فتعيش على هامش التاريخ، وهنا يضعف الطالب والمطلوب، فما موقفنا نحن العرب إزاء هذا الشرخ الملموس، وما السبيل إلى

الرُّقي بلغتنا وجعلها تدخل الجانب العلمي والاقتصادي، والوقوف أمام اللغات المنتجة للعلم.

لا يجب أن نعيش على التاريخانية، ونعود إلى اتّهام اللغة العربية على أنّها سبب التخلّف، بل إنّ العائق في ذويها الخاملين الذين لم يعملوا على ترقيتها، ولم يجعلوها تعيش المعاصرة، أولئك الشُّداة المقصّرين العاجزين عن العمل، والذين عسعس فيهم التردّد والتراجع، وعشعش فيهم الخمول والتكاسل وقد كان هذا سبباً في أنّها أبعدوها من الجوانب العلمية في المنظومات العربية، وقصّروها على الجانب الأدبي والتاريخي والديني، ورسّخوا فينا شعار: العربية لغة التآبين والأدب الفصيح والشعر. إنّها مغالطة كبرى نريد من هذا الجيل أن يرفع هذا اللّبس، وأنّ كلّ لغة يمكن أن ترتقي إذا وقع الاهتمام بها، وخاصة اللغات الطبيعية والتي لها القوّة الداخلية، والمواصفات العلمية التي تدخل غمار العلمية دون عناء، مثل العربية.

2/1 ـ مضايقات اللغة العربية مع الإنترنت: علينا الإقرار ببعض الصعوبات التي يجدر بالباحثين العرب التغلّب عليها، وخاصة الراسخين في العلم المعاصر، وكَمُهْتم بمجال وصول المعرفة إلى كلّ شخص باعتبارها أكسيجين العيش، لا مانع من الاهتداء بخِطّة النمور الآسيوية التي ركّزت على انطلاقة تعليمية في البداية، مع الأخذ بما ينفعها من مفاهيم وأفكار من النظريات الغربية، وصولاً إلى خِطّة آسيوية

خاصة، وهذا ليس سرقة أو تعدية على الحقوق أو الحقوق المجاورة، بل نوع من التطوير العملي الذي تقوم به كلّ اللغات. فما المانع من معالجة أسباب التخلّف المعرفي بنموذج ناجح ممّن جرّبوه وخبّروه، وصولاً إلى نموذج خاص، وهو النموذج المنشود (نموذج عربي أصيل) وإلا ستظلّ الفجوة المعلوماتية بيننا وبين العالم المتقدّم كبيراً، ويصعب اللحاق به كما يظلّ خط التقسيم الرقمي قدراً مستحكماً أمامنا، وإمبريالية جديدة تسيطر علينا، وعلينا أن ندرك بأنّنا خارج التقسيم الرقمي The Divide Digital حيث تخلو قائمة أهم 55 دولة تتصدّر البنية التحتية الاتّصالية من دول عربية وهي قائمة يتصدّرها السويد، ونعلم كذلك أنّ عدد المستخدمين للإنترنت في الدول العربية لا يتجاوز 10% من المثقفين وأنّ المليار المستخدمين لتقنية معظمهم من الدول التي تنضوي تحت الكبار الثمانية . وما دامت اللغة العربية تعيش المضايقات العلمية والتقنية، كان على أولي الأمر رفع هذه المضايقات تدريجياً، كي يسهل اللحاق بالركب، وإلا سنبقى نراوح مكاننا، ونعيش على ماضي مشرق وننسى حالنا، ونحلم بغد نكون فيه متقدمين، فهو لا يأتي.

وفي هذا المجال كان علينا مقاربة المضايقات التقنية واللغوية بكلّ علمية، والعمل على علاجها في إطار التصحيح اللغوي والعلمي للغتنا فليس مستحيلاً أن نقوم بتلك التعديلات التي تتطّلبها المضايقات العصرية التي لا نتحكّم فيها، ومن أهمّها:

1 ـ صعوبات في نظام الخِطاطة العربية وفق آليات تربط بين التراث والمعاصرة،

2 ـ عدم تغذية الخانات الفارغة في الكِبْتار، من مثل: المدقّق الإملائي، النّحوي، الأسلوبي...،

3 ـ عدم تطوير وتقوية المشغلات العربية، من مثل: محرّك عربي...،

4 ـ عدم التفعيل في المحرّكات التي وضعها غيرنا للعربية، من مثل: محرّك google الأمريكي ومحرّك بايد الصيني، ومحرّك ياندكس الروسي، ومحرّك نسناس nesnas, وساقي، ودور وويكيبيديا وأين (تَشكّل) وأرابكس، Arab Directories... h Arab Search Enginesh

5 ـ نقص فادح في فتح مواقع معرّبة، وعدم العمل على تغذيتها بالمادة العلمية، وتطويرها باستمرار،

6 ـ نقص اعتماد الترجمة الدقيقة.

2 ـ مجتمع المعرفة: يتكوّن من: مجتمع: فالمجتمع فئات من الناس، وكلّ فئة لها ميدانها الذي تستثمر فيه، ولها طبقتها المعيّنة، وكلّ تلك الفئات تنضوي خصوصياتها في القواسم المشتركة التي تعمل على تبادل المنافع العامة، ولذلك ظهر مصطلح المجتمع المدني الذي تذوب فيه الخصوصيات. والمعرفة: كلّ ما يعرفه الإنسان عن قضية أو حادثة، ويقول ابن منظور أنّ معاني هذه اللفظة: ما يتّصل بالعلم والمعرفة، والتعليم والتعلّم، والإحاطة، والإدراك، واليقين،

والإعلام، والشهرة، والتميّز والتيسير... وفي اللغة الفرنسية تعني كلمة Information ما يتلقّاه أو يحصل عليه عن طريق الإعلام "والمعلومات هي كلّ الحقائق والاستنتاجات والأفكار والأعمال المبدعة من الفكر والخيال الإنساني الذي تمّ توصيلها أو إبلاغها بشكل رسمي، أو بشكل غير رسمي، وهي بذلك تختلف عن البيانات Data التي هي عبارة عن حقائق وأرقام وأوامر، قُدّمت في شكل يمكن أن يُفهم ويُترجم من اللغة التي يفهمها الإنسان إلى لغة الحاسب، وتختلف أيضاً عن المعرفة Knopwledge التي هي عبارة عن معلومات فُهمت وقُيّمت في ضوء التجربة، وتمّ دمجها في مفهوم ثقافي للموضوع [5] ". كما تعدّ هذه الأخيرة قاعدة ارتكاز مَهَمّات التنمية الإنسانية؛ كونها وسيلة خيارات البشر، وتنمية قدراتهم والارتقاء بحالتهم.

يتطلّب مجتمع المعرفة الاتّصال والإعلام، إضافة إلى الانفجار المعرفي والتسارع، والتطوّر التكنولوجي، وانهيار الفواصل الجغرافية، وارتفاع المكوّنات المعرفية، وتضاؤل المكوّنات المادية وهي من خصائص ثقافة مجتمع المعرفة وعلومه. إذاً كما تعني المعرفة: الاتّصال، والإدراك والوعي والانطباع العقلي، وكذلك تعني الوصول إلى الحقائق عن أيّ موضوع. فمجتمع المعرفة مجتمع تُتاح فيه الاتّصالات، وتُنتج فيه المعلومات بكميات ضخمة، كما تُوزع توزيعاً واسعاً؛ حيث تُصبح فيه

5 ـ حسناء مجدوب، الطريق إلى مجتمع المعرفة. القاهرة: 2005, المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية سلسلة (قضايا) العدد 5, ص 8.

المعلومات قوّة لها تأثير على الاقتصاد. ويرى الباحثون أنّ مجتمع المعرفة يحتاج إلى محو الأميّة إلى حدّ كبير، والتقليص من الفجوة في المعرفة وضمان حرية الرأي والتعبير والتسيير بالحكم الراشد إضافة إلى:

1 ـ استخدام المعلومات كمورد أساس واستثماري،

2 ـ استخدام متزايد للمعلومات بين أفراد المجتمع بما يجعل المعلومات عنصراً لا غنى عنه في الحياة اليومية لأيّ فرد،

3 ـ استخدام مكثّف لتكنولوجية المعلومات والاتّصالات في الأوجه المختلفة للنشاط الإنساني،

4 ـ نهوض صناعة المعلومات بدور حيوي في بناء الاقتصاد الوطني، أو التحوّل إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة، وهذا يعني وجود قطاع المعلومات كقطاع مهمّ من قطاعات الاقتصاد الوطني. وهذا كلّه يتطلّب:

ـ تشريعات المعلومات في مجتمع المعلومات،

ـ ضبط أخلاقيات مجتمع المعلومات.

وإلى حدّ هذا الأمر يمكن أن نسأل أنفسنا هل ننتمي إلى مجتمع المعرفة؟ فمن باب الصراحة نحن في الخطوات الأولى لعالم مجتمع المعرفة؛ والذي يتطلّب:

1 ـ إنتاج التقنيات المعاصرة،

2 ـ استعمال التقنيات في مجالات المعرفة العلمية والأدبية والخدماتية،

3 ـ القضاء على ظاهرة الأمية،

4 ـ وصول النخبة إلى موقع القرار،

5 ـ القرار للمجتمع المدني في سلطة التشريع،

6 ـ المجتمع يكون مفتوحاً على مؤسّساته،

7 ـ تحقّق دولة الثقة.

فإذا دقّقنا في الخطوط السبعة التي ذكرناها، نجد أنفسنا بعيدين عن مجتمع المعرفة؛ حيث ظاهرة الأمية ما تزال تفعل فعلها، وما تزال التقنيات المعاصرة عندنا لا تستعمل إلا أن تصبح عند غيرنا من سقط المتاع، وأشياء أخرى تحتاج إلى تفعيل داخلي نفسي، ولهذا نرى موقعنا في مجتمع المعرفة بعيداً عن المجتمعات المتقدمة، ولكن ليس ميؤوساً منّا عدم اللحاق.

2/2 ـ ما موقعنا نحن العرب من مجتمع المعرفة؟ يتساءل الباحث (كريم أبو حلاوة) في مقال عنوانه: أين العرب من مجتمع المعرفة [6]؟ فيقول: إنّ العتبة الضرورية للحاق بمجتمع المعرفة تقتضي التخلّص من الأمية الأبجدية، وتخفيض الأمية التكنولوجية إلى مستوى 20 ٪ على الأقلّ من مجمل السكان، وأن تكون المعرفة وتطبيقاتها أبرزَ مظاهر القوّة، مع التحوّل الذي نشهده في بداية عصر المعرفة أو مجتمع المعلومات، ولذا فالعرب أمام فرصة وتحدٍ، والنتيجة مرتبطة بما سنفعله الآن وفي المستقل،

6 ـ مقال من محرّك بحث عربي من خلال maktoob (أين العرب من مجتمع المعرفة؟).

فالمستقبل ليس مكاناً نذهب إليه، بل خيار نصنعه بأنفسنا اعتماداً على كيفية استثمارنا لطاقاتنا، وعلى قدراتنا والاستفادة منها ومن تجارب الآخرين، وعلينا في هذا المقام القضاء على العقبات الخمس التي حدّدها مدير اليونيسكو كوشيرو ماتسورا والتي تقف في وجه مجتمعات المعرفة التي تعيش وضعاً ضعيفاً، وهي: الهوية الرقمية/ الهوية المعرفية/ تكاثف المعرفة/ المعرفة أداة تشارك/ بزوغ مجتمعات المعرفة المتنافسة، فإذا استطاع العرب تحدّي هذه العقبات سوف يلجون مجتمع المعرفة على أنّهم فاعلين مساهمين مثرين، وإلا سيبقون مستهليكن، وسلبيين، مثلما لم يسجلوا اسمهم في ثورة البخار، أو الثورة الصناعية في القرن الماضي. وبالفعل نحن العرب ضعفاء تقنياً وفقراء للتقنيات المعاصرة التي نعمل على استيرادها، والتعامل بها، دون تصنيعها، وفي أبسط معاملاتنا يتمّ أحياناً تركيبها وتشبيكها، وهذا يعني أنّنا أمة غير منتجة تقنية، وبذا يصعب الاستفادة الدقيقة منها، كما لا يمكن الاستفادة ممّا تحمله من مزايا لم نصل إلى اكتشافها، وبذا كنّا ولا نزال مستهلكين بشكل دائم، ونهدر أموالنا في تبديل هذه التقنيات المتلاحقة، فأين موقعنا من التجارة الإلكترونية، وأين شركات التشغيل العربية ذات الأعمال الضخمة، وأين المؤسّسات العربية من الإنتاج في اقتصاد المعرفة، وأين الجامعات العربية ومراكز البحوث من تدعيم هذا الإنتاج، وأين

إنتاجنا من البرمجيات... وهنا تُطرح علينا مسألة البيئة العلمية التي لا تمكّن الباحث من الإنتاج والإبداع فالمشكل أنّنا نملك إمكانيات رهيبة وهامة، ونملك الموارد البشرية العالمة، فنعدّ إطارات كفؤة، فما إن تَحِنّ الاستفادة منها تحزم أمتعتها؛ طالبة الهجرة؛ حيث المال والبيئة العلمية والديمقراطية. ثلاثي معاصر يجذب نخبتنا، ويعمل على تهجيرها، ولم تحاول الحكومات أو البرامج المستقبلية توفير المُناخ المناسب للحدّ من هذا النزيف الذي ينخر العالم العربي، وتشكّل ظاهرة هجرة الكفاءات أخطر الظواهر؛ حيث يتجلّى في خسارة مزدوجة تزيد من الفجوة التي تفصل مجتمعاتنا عن المجتمعات المتقدمة. وبذا نرى موقعنا دون المستوى المطلوب؛ باعتبارنا لا نملك الآلية الأولى لمجتمع المعرفة؛ وهو المورد البشري المؤسّس؛ أي الإطار المعدّ لهذا الأمر.

3/2ـ ما الطريق إلى مجتمع المعرفة؟ إنّ المدخل الأساس لمجتمع المعرفة هو الارتقاء بمؤسّسات نشر المعرفة، ودعم مراكز البحوث، والرفع من نسبة الحائزين على براءة الاختراع، ومدى استعمال المجتمع للإنترنت على نطاق واسع، والابتعاد عن الورق في التخاطب، ونسبة العمالة في مجال التكنولوجيا، والتركيز على المعلومة المرسلة إلكترونياً، ويضاف إلى هذا عقد مؤتمرات الفيديو والدردشة الصوتية والمصوّرة... وإنّ الطريق إلى

مجتمع المعرفة يجب أن ندخله بلغتنا، فلا مكان في هذا المجتمع للغة لا تتقبّل توظيف التقنيات المعاصرة، وبذا يحتاج مجتمع المعرفة إلى الوعي التامّ للمعلومات بلغة القوم، على أن تكون هذه اللغة منتجة في بعض أبعادها للمعلومة، وإلى إنتاج أنظمتها ومرافقها، وقد يقبل بالمعلومة المترجمة، ولكنّها لا تستطيع وحدها التأسيس لمجتمع المعرفة، والذي يتطلّب أن تكون المعرفة وتطبيقاتها بلغة القوم. ومن هنا فنرى أنفسنا أمام أمر خطير، وهو النقص الكبير الذي تعانيه لغتنا في جانبها العلمي وكيف يمكن استدراك التأخير، وكيف يمكن إعداد إنسان العصر لمواجهة متطلّبات الحياة في ظلّ العولمة؛ التي يعتمد فيها المعلومات والحاسبات والشبكات والاتّصالات.

يجب التنبيه سلفاً أنّ الطريق إلى مجتمع المعرفة يتطلّب منّا تفعيل أنفسنا، وتفعيل لغتنا، وخوض غمار الاحتكاك، وإنّ الخطر يأتي من التقوقع والجمود والانعزال عن روح العصر بدعوى المحافظة على الذات، وترك لغتنا على ما توارثناها دون تفعيل آلياتها الداخلية والخارجية، كما يجب أن نعرف أنّه سوف يزداد التفجّر المعرفي لدرجة الإرهاق المعلوماتي، وقد نغرق في فيضانات المعلومات، وفي تعدّد أشكال مصادر المعلومات... وعلينا رفع التحدّي في العيش في هذا الغمار المتلاحق، وفي جعل المعلومات سلعة تُنتج وتُباع وتُشترى، وندخل بها المنافسة العالمية. وإنّ طريقنا إلى مجتمع المعرفة هو طريق التفعيل ضمن أطر الحداثة التقنية،

بعد التحكّم في تطبيقاتها، والانغماس في فوائدها، ولا يحصل التوقّف هنا، بل يجدر بباحثينا تقديم إضافات نوعية لهذه التقنية، واستغلال ذلك في ترقية اللغة العربية.

3ـ الحكومة الإلكترونية: قد يبدو للبعض أنّ هذا العنصر مقحم على الموضوع، ومن باب الحديث عن استخدام الإنترنت في الإدارة العمومية، ونسمع عبارات: التجارة الإلكترونية/ التعليم الإلكتروني/ البنوك الإلكترونية/ الانتخاب الإلكتروني/ الإدارة الإلكترونية... والتي كانت ذات وقت مصطلحات لها دلالات افتراضية، ولكنّها الآن حقيقة ملموسة؛ حيث تتجمع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موقع واحد؛ هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الإنترنت، وفي نشاط ثابت أشبه ما يكون بفكرة مُجَمّعات الدوائر الحكومة، والهدف منها هو توصيل الخدمة الإدارية إلى طالبها وإلى رجال الأعمال، والمستثمرين، بالقرب من أماكنهم وتجمّعاتهم، وإمكانية الحصول عليها من مكاتبهم، بدقّة عالية، وفي الوقت المناسب. ومن هنا فإنّ الحكومة الإلكترونية تعرّف بأنّها قدرة القطاعات الحكومية المختلفة على تقديم الخدمات والمعلومات الحكومية للمواطنين، وبوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة متناهيين وبتكاليف ومجهود أقلّ من خلال موقع على شبكة الإنترنت. وبهذا العمل الإلكتروني يمكن الحصول

على شهادة الازدياد، ودفع الفواتير والتسجيل في الجامعة، وتقديم الخِبرات، وخدمات البحث العلمي عن بُعْد... ويدخل هذا في إطار تحديث أركان الدولة المعاصرة وهو سبيل من سبل دخول عالم المعرفة الذي يقتضي الانفتاح على المواطن وعلى العالم، ومن هنا تتعاون مصالح الدولة في تنفيذ برنامج متكامل لبناء ميكنة الخدمات التي تقدّم للجمهور، وهذا يستدعي النشر الإلكتروني وتنفيذ المعاملات الحكومة على شبكة الإنترنت، وتكامل الأعمال الحكومية لتحقيق الترابط الإلكتروني.

لقد قامت العديد من الحكومات ببناء قواعد معلومات وطنية خاصة غرضها تقديم الخدمة العمومية للمواطنين، فعملتْ على:

- بناء الخدمة المتمركز حول احتياجات المواطنين،
- جعل الحكومة وخدماتها متاحة للمواطنين،
- شمولية الشبكات وتوافرها للجميع،
- إدارة المعلومات بشكل أفضل.

وبهذا نرى الحكومة الإلكترونية تُحسِّن من خدماتها اليومية، وتعمل على تقريبها من المستهلك باعتبارها جزءاً من الخدمة المجانية العامة، وجزءاً من إستراتيجية متكاملة لإعادة تنظيم العلاقة بين مؤسّسات الحكومة، وبين الحكومة والمجتمع المدني.

1/3ـ هل نحن جاهزون للخدمة بنظام حكومة إلكترونية؟ قد يبدو للبعض أنّ الطرحَ سابقٌ لأوانه ولكن يجب أن نعلم أنّ كثيراً من الدول وضعت الخطوات الأولى في فتح وتغذية مواقع السلطات الثلاث: التشريعية والقانونية والتنفيذية، في نظام معروف هو إنترايت، وهناك من الدول من بدأت في تخزين موادها في الإنترنت، وتطالب المواطنين الاتّصال بها عن طريقه، وتحتاج هاتان الوسيلتان إلى دفع في تحديثها، والميكنة المعاصرة، وبذا لا يمنعنا هذا من التفكير الأولي لما سوف يأتي به الجيل القادم، وأعلم أنّ دولاً لّما تخض هذا المجال في عمقه، بل بدأت في وضع الإطار العام لدولة الأداء الإلكتروني، وتعمل على تحسين المواقع، وتحديثها، وفرنسا التي نعتمدها مرجعاً في كلّ أمورنا، تأتي في الرتبة التاسعة عشرة من بين الدول التي تعمل بالأداء الإلكتروني، وإسرائيل في الرتبة الرابعة والعشرين، وتحتلّ أمريكا الصدارة. ومع كلّ ما يمكن أن يقال، فإنّ نقائص عدّة نشكوها، من مثل الأمية في المعلوميات، ونقص الشبكات الاتّصالية، وعدم الثقة في الآلة، ونقص البرمجيات... فلا يجب أن نبقى متفرّجين أمام هذا المنتوج المعاصر، بل يتطلّب منّا الآن التفكير في:

- المناخ القانوني والتشريعي،
- الكفاءة العالية لشبكة الاتّصالات،

- درجة الميكنة واستخدام الحاسبات،
- الموارد البشرية الكفؤة،
- جاهزية المجتمع.

إنّه يمكن البدء في التفكير في السيولة المالية الكبيرة التي تدعّم المشروع، وفي المناخ الطبيعي لاستدراك التأخير، وفي الطريقة العلمية لتغيير الذهنية الإدارية بصفة عامة. تلكم هي الخطوات الكبرى لجعل المجتمع جاهزاً في نظام آلي جديد، ولا شكّ أنّ المستقبل كفيل بأن يضعنا أمام تحدّيات يسهل التغلّب عليها، والمهمّ هي البداية، ولكل بداية عثرات كما نعلم.

يشير تقرير الأمم المتّحدة حول التنمية البشرية العربية لسنة 2003 أنّ 6,1 من السكان العرب لديهم إمكانية استخدام الإنترنت بالمقارنة مع 69% في بريطانيا، وأنّ هناك 18 جهاز كبتار لكلّ ألف شخص عربي مقابل 78 جهاز كبتار لكلّ ألف شخص في العالم، وفي آخر إحصائية تقول إنّ عدد العرب المستخدمين للإنترنت هو 26 مليون من أصل 300 مليون، أي ما نسبته 11% رقم فظيع ينذر بالخطر؛ حيث يشير ذات التقرير إلى أنّ ما يجعل العرب دون مستوى التحدّي في بناء مجتمع المعرفة هو عدد الصحف في البلدان العربية يقلّ عن 53 صحيفة لكلّ ألف شخص، مقارنة مع 258 صحيفة لكلّ ألف شخص في البلدان المتقدمة، وهذا كلّه بسبب ما يعانيه البحث العلمي من انخفاض الإنفاق، وغياب الدعم

المؤسّسي؛ حيث تخصّص كل الدول العربية مجتمعة نسبة 1 % من دخلها القومي، في حين نرى الدول الأخرى لا تقلّ نسبتها عن 3 %، دون الحديث عن عدم إيلاء البيئة العلمية المواتية شروط الإنتاج، بَلْهَ الحديث عن التهميش، وعن قتل الرغبة في الإنجاز والانتماء، وعن الشعور باللامبالاة... صعوبات ومشكلات تحتاج إلى علاج شاف للقضاء على التخلّف العلمي والمعنوي الذي ترسّخ فيها وتعشعش واستفحل، فمتى نستفيق من غفوة تخلّفنا.

وإنّ اللحاق بمجتمع المعرفة لا يحصل دون القضاء على هذه الصعوبات التي تحتاج إلى اعتماد الإنترنت لولوج العالم المعاصر، الذي نعيش فيه تفجّراً في المعرفة، وتحوّلاً في استعمال سلاح العصر والذي به تتخطّى الحدود. ومن هنا فإنّه لا خيار لنا إلا الانغماس في داخله بالاستفادة والإفادة، فهو قدر جميل ولكنّه مُمْتِع، ونجد الناس فيه على طرفين: طرف أول أن يقبل بها فينغمس ويعيش سلوكاً غريباً ويترك أصالته ووحدته وقوميته ولغته، فيصبح شخصاً آخر. وطرف ثان يتصّدى له ويحافظ على أصالته، ولا يتعامل به، فينعزل ويتخلّف، وقد تنقرض لغته. فما موقعنا نحن العرب من الطرفين النقيضين.

يبدو لي من الأفضل أن نكون وسطاً، نأخذ بمحاسن الإنترنت (العولمة) التي تخدمنا، ونرفض ما ليس في صالحنا، بالمحافظة على أصالتنا وهُويتنا وبذا نعيش العولمة في إطار الخصوصية، وعن طريق

هذا يمكن التفعيل في عالم العولمة المعاصر، ونقف نداً للندّ مع متطلّبات الواقع، ونترك بصماتنا في الحضارة الآنية، كما فعل الأجداد عندما ترجموا كتب الإغريق واليونان والفرس، بأنّهم لم يكتفوا بالترجمة، بل أضافوا وأبدعوا، حيث تَلْمَس ذلك من الزُّخم الكبير من الترجمات القديمة على أنّها إبداع عربي بَحْت. ولا يجب التهويل من مخاطر هذا الإنجاز العظيم الذي يطلب منّا التفعيل داخله، والعمل على تطويره وفق آليات وخصوصيات لغتنا، وبذا نكون قد ساهمنا في خصائص هذه التقنية العجيبة فَأَنْعِمْ به من تقنية، كما يجب أن ننظر إلى هذا الجهاز من منظور ما يقدّمه من خدمات هامة؛ من مثل البريد الإلكتروني، والنفاذ إلى كثير من الشبكات، إضافة إلى إمكانات التصميم، والتأليف، والفهرسة والتوزيع والمشاهدة، والبحث، والتخصيص، والإعلان عن الخدمة المباشرة، وتطبيقات الوسائط المتعدّدة. وفي هذا المقام يجب التنويه بمشروع العصر، والمرافعة عنه في كلّ محفل، وعند كلّ من له سلطة القرار، وهو: مشروع الذخيرة العربية أو الإنترنت العربي، باعتباره البنكَ الآليَ للنصوص القديمة والحديثة الحاملة للتراث العربي، فهو ديوان العرب؛ لأنّه يمثّل الاستعمال الحقيقي للغة العربية القديمة والحديثة، وذلك من خلال النصوص الأدبية والتقنية والعلمية، هذا المشروع الذي أنفق الأستاذ عبد الرحمن الحاج صالح جهده وعلمه، ووضع

اللبنات الأولى له منذ نهاية الستينيات، في أول كِبتار آلي، وخزّن فيه الشعر القديم، ومن ثمّ جاءت فكرة مشروع الرصيد اللغوي المغاربي، الذي يستهدف توحيد لغة التلميذ من السنة الأولى إلى السنة الثالثة، بغية الوصول إلى الألفاظ المشتركة التي يستخدمها التلميذ المغاربي في المجالات التالية: البيت. المدرسة. المحيط. وقام المشروع كما يلي:

- إجراء مسح على مستوى: الجزائر / تونس / المغرب.
- الاستماع وملاحظة لغة وألفاظ التلاميذ الموظّفة في: البيت / المدرسة / المحيط.

وكان المشروع ينظر إلى:

- بناء مغرب عربي موحّد في لغته.
- السعي حثيثاً لدى أولي القرار بإلزامية توظيف المصطلحات الموحّدة في الكتاب المدرسي.

وبعد هذا المشروع قام مشروع آخر؛ وهو الرصيد اللغوي العربي وهو مجموعة من المفردات والتراكيب العربية الفصيحة أو الجارية على قياس كلام العرب التي يحتاج إليها التلميذ في مرحلة التعليم الابتدائي والثانوي؛ حتى يتسنّى له التعبير عن الأغراض والمعاني العادية التي تجري في التخاطب اليومي من ناحية، ومن ناحية أخرى التعبير عن المفاهيم الحضارية والعلمية الأساسية التي يجب أن يتعلّمها

في هذه المرحلة من التعليم. وهو رصيد من المصطلحات الأدبية والعلمية والفنية التي يوظّفها التلميذ العربي في البيت، وفي المدرسة، وفي الشارع. ويختلف هذا المشروع عن السابق في أنّه أخذ صبغة المشروع القومي.

وعلى العموم، فإنّ آثار هذه المشاريع تتمثّل في المشروع العربي الكبير الذي أقرّته الدورة السادسة عشرة للجامعة العربية المنعقدة بالجزائر، وهو: مشروع الذخيرة العربية. فهو تطوّر نوعي للمشروعين، باعتباره الإنترنت العربي، الذي لا يعتمد فيه على الأدوات اليدوية في الجمع والترتيب والعدّ، بل يأخذ مواصفات تقنية آلية معاصرة، مستفيداً ممّا تديره الحاسبات وشبكات الاتّصال المتطوّرة. ولا شكّ أنّ المشروع سوف يعمل على نقلة نوعية للغة العربية، وعلى تسهيل كتابة موسوعاتنا الخاصة، وإنجاز المعجم الحُلْم وهو (المعجم التاريخي للغة العربية) الذي كان أحد المشاريع الهامة في أربعينيات القرن الماضي؛ وقد قضى أوجست فيشر 1865) August Fischer 1949م) أربعين سنة في جمع مادته وتنسيقها، وعهد إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة استكماله ونشره، وما يزال المشروع حُلْماً، فبقيَ أعضاء المجمع يرافعون عنه في كلّ اللقاءات المجمعية، بل وحيثما حلّوا في المحافل العلمية أو السياسية.

إنّ مشروع الذخيرة العربية حلّ جدري لقضايا لغوية عَلِقَتْ باللغة العربية منذ القرون الأولى، ولا شكّ أنّه سوف يقدّم الحلول الممكنة، كما

يجد المعجم التاريخي محيطه ومادته من مشروع الذخيرة الكبير، وخاصة عندما نعلم أنّ أجهزة عملاقة، ووسائل هائلة، وشبكات حديثة تعزّز هذا المشروع إضافة إلى استغلال المناطيق Logiciels المعاصرة التي تعمل على العدّ، والتوصيف، والتوظيب والفهرسة، والاسترجاع حسب الطلب، وفي أقصى سرعة ممكنة، ومن هنا يجب أن تتضافر جهودنا في إنجازه، ويعني هذا أن تتوحّد أعمال فِرَق العاملين في الحيازة الأولية لمختلف المجالات؛ بدءاً من العصر الجاهلي إلى وقتنا الحاضر، وفي مختلف المقامات والسياقات، وفي كلّ القضايا التي أنتجها الفكر باللغة العربية أصالة أو ترجمة، وباللغات الأخرى حول الفكر العربي، أو تراثه، ثمّ تأتي جهود الباحثين العلميين في تطوير المِنطاق الآلي الذي يرتّب المادة ويفهرسها ويحصيها؛ لتكون قابلة للاسترجاع وقت الحاجة، وأن توضع هذه المادة الكبيرة في موقع عربي (إنترنت) يستفيد منه المستهلك، وهذا ما يجعل اللغة العربية تقف نداً أمام اللغات التي تفتخر بتحكّمها في لغة العلم المعاصر.

وأخيراً ليس عيباً أن ننقل من غيرنا، بعد الفهم العميق لما ننقل، ثمّ الإضافة التي تضفي التميّز ولا تجعل عملنا صورة طبق الأصل لما اعتمدناه أصلاً، ومن هنا يجب أن نفهم جيّداً بأنّ معنى الأميّة المعاصرة من لا يستعمل هذه التقنيات الحديثة، إضافة إلى ربط أصالة الماضي بمحاسن الحاضر وتلك واقعة معاصرة يجب تشجيعها؛ لأنّها السبيل إلى التفعيل في مجتمع معاصر، يعيش عصره. وأرفع التوصيات التالية:

1ـ الدعوة إلى استقلال المعرفة عن النشاط السياسي، وإطلاق حرية الرّأي والتعبير، والتنظيم وضمانهما بالحكم الراشد.

2ـ استحداث مادة الفكر المقارن، والتي تعمل على قراءة نقدية ومقارنة للأفكار الأخرى، وتقاربها وِفق رؤية موضوعية تلتزم إطاراً معرفياً ألا وهو ثقافتنا العربية بشكل خاص.

3 ـ استحداث مادة دراسية تعمل على ترسيخ الوعي الجماعي العربي، وتشدّد على المصير المشترك، والقضايا التي تؤسّس لوعي قومي غير شعوبي، فضلاً عن قضايا الإصلاح، مع دراسات نقدية موضوعية للتجارب العربية المعاصرة في إطار النهضة.

4 ـ النشر الكامل لتعليم راقي النّوعية، مع إيلاء عناية لطرفي المتّصل التعليمي، وللتعلّم المستمر مدى الحياة.

5 ـ العمل على توطين العلم، وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير الثقافي في جميع النشاطات المجتمعية.

6 ـ العمل على ردم الفجوة المعلوماتية، وإنتاج نموذج معرفي ذي خصوصية ثقافية عربية.